

Distr.: General
14 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة

٢٨-٣ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٢

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريراً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

* E/CN.6/2007/L.6



تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

١ - أسندت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٦/٥٠، إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولاية تعزيز أنشطته الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(١). وهذا القرار هو أيضا القرار المؤسس للصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة الذي أُسس سنة ١٩٩٦ وبدأ عمله سنة ١٩٩٧، وعُهد إلى الصندوق الإنمائي للمرأة بإدارته. وقد وضع القرار الصندوق الاستئماني في موقع الآلية الأساسية المشتركة بين الوكالات لتقديم المنح دعما للعمل الذي تقوم به الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي والوطني والدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأنشأ الصندوق الإنمائي للمرأة، أثناء إدارته للصندوق الاستئماني، آليات تشاورية مع طيف واسع من شركاء الأمم المتحدة وخبرائها البارزين بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس كجزء من الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٢ - يوثق هذا التقرير المقدم إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة وإلى الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق الإنمائي للمرأة سنة ٢٠٠٧ بصفته مدير الصندوق الاستئماني، وكذا برامجها المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

المعلومات الأساسية والسياق

٣ - منذ التسعينات، تم الاعتراف بحق النساء والفتيات في أن يكنّ في مأمن من العنف بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الدولية، واعتمدت الدول الأعضاء عدداً من القرارات الحكومية الدولية التي التزمت فيها بمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس والقضاء عليه. وفي الآونة الأخيرة، أهابت الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٦٢ بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دعم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بغية دعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وقد اعترف المجتمع الدولي، في سلسلة من الاتفاقات التي أبرمت والقرارات التي اعتمدت منذ التسعينات، بأن العنف ضد المرأة ليس أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان منهجية وانتشاراً فحسب، بل إنه يتسبب أيضاً في تدهور صحة

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

المرأة وإنتاجها وقدرتها على التصرف بشكل يضر بالجهود التي تبذلها البلدان للتغلب على الفقر وتعزيز التنمية المنصفة.

٤ - وعلى نحو ما أكدت فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين في تقريرها^(٢)، فإن الوجود في مأمن من العنف، ولا سيما للفتيات والنساء، حق جوهري أساسي لقدرتهم على أن يعيشوا حياة منتجة. فالعنف ضد النساء والفتيات يضعف احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والصحة ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي إطار توافق الآراء العالمي بشأن أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كهدف في حد ذاته وكهدف مركزي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء، يوجد في السياق السياسي الحالي كذلك عدد من العوامل المواتية لإحراز تقدم كبير في مسألة العنف ضد النساء والفتيات. وعلى النحو المشار إليه في دراسة الأمين العام المتعمقة لجميع أشكال العنف ضد المرأة^(٣)، سن عدد متزايد من الحكومات قوانين وطنية واعتمد خطط عمل بشأن هذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، يتناول عدد متنام من مؤسسات البحوث غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني قضية العنف ضد المرأة كجزء لا يتجزأ من مهمتها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إصلاح الأمم المتحدة وتشديده على "توحيد الأداء" (انظر A/61/583)، يستحث بدوره عددا متزايدا من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ويحفزها على تكثيف عملها بشأن قضية العنف القائم على أساس نوع الجنس، بصورة جماعية وفي نطاق ولاية كل منها على السواء.

٥ - وقد سُجلت أكبر الإنجازات خلال العقد الأخير في مجالي التوعية ووضع المعايير. ويتمثل تحدي العقد الحالي في كفالة احترام معايير حقوق الإنسان القائمة وتنفيذها الفعلي والتأكد من معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة ونتائجه على جميع الأصعدة، من البيت وحتى الصعيد الدولي، على نحو ما دعت إليه المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بالعنف ضد المرأة. وإن تعدد أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وكذا كون هذا العنف كثيرا ما يحدث في مساحة يتداخل فيها التمييز القائم على أساس نوع الجنس وأشكال أخرى من التمييز، يجعل من اعتماد استراتيجيات متعددة الجوانب لمنع ومكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس أمرا ضروريا (انظر E/CN.4/2006/61). وفي منتصف الطريق

(٢) مشروع الأمم المتحدة للألفية، فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين (إيرثسكان)، لندن وستيرلينغ، فرجينيا، ٢٠٠٥.

(٣) انظر A/61/122/Add.1 من أجل مسح شامل لحالة السياسات والقوانين.

بين إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥) وتاريخ ٢٠١٥ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تُعد زيادة الزخم في هذا المجال ذي الأولوية أمراً أساسياً.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

٦ - ما فتى الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه، يمثل آلية عالمية رئيسية تعمل لتحفيز التغيير وثبتت جدوى استراتيجيات نموذجية للقضاء على العنف ضد المرأة. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الصندوق الاستئماني، التي أحيها الصندوق الإنمائي للمرأة بتنظيم مناسبة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٧، تم الاحتفاء بالعمل الفعال الذي حققته الجهات المتلقية للمنح، وفي الوقت نفسه تمت أنشطة دعوية من أجل توسيع نطاق تطبيق الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها. وكان من بين المتكلمين البارزين نائبة الأمين العام؛ ورئيسة ليبيريا (عن طريق رسالة مصورة بالفيديو)؛ وسفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيكول كدمان، التي شاركت عن طريق بث حي بالفيديو؛ والجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني. وقد نُشرت على نحو واسع مواد للتعريف بالصندوق الاستئماني من خلال وسائل الإعلام، ومنها كتيب وشريط سينمائي ووصلة إعلانية مصورة.

٧ - وتتماشى التوجهات الاستراتيجية الحالية للصندوق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بشكل كامل مع توصيات دراسة الأمين العام المتعمقة لجميع أشكال العنف ضد المرأة التي دعت إلى إيلاء اهتمام أكبر لإعمال معايير حقوق الإنسان القائمة، ولاعتماد نُهج متعددة القطاعات، وتعزيز الرصد والتقييم، وإقامة آليات مؤسسية قوية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل كفاءة اتخاذ الإجراءات والتنسيق والرصد والمساءلة. وإضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٤٣/٦١ الدول الأعضاء على أن تزيد إلى حد كبير دعمها المالي الطوعي المقدم إلى الأنشطة المتصلة بمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليه، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٨ - وفي هذا السياق، يسر الصندوق الاستئماني أن يبلغ أنه حقق هدف ١٠ ملايين دولار من المساهمات سنة ٢٠٠٧، وأنه حدد هدف ٢٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٨.

٩ - وقد تمكّن الصندوق، أثناء تنفيذ استراتيجيته للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، من تحقيق نتائج أولية إيجابية فيما يتعلق بأربع من ركائزه الرئيسية، على النحو المبين أدناه:

زيادة التأثير

١٠ - تمكّن الصندوق الاستئماني، بتركيزه على تقديم الدعم لتنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة، من خلال تقديم المنح، من تجسير فجوات كبيرة بين القوانين وخطط العمل من جهة، وتنفيذها من جهة أخرى على الصعيدين الوطني والمحلي. وتتضمن استراتيجيات الجهات المتلقية للمنح النهوض بمعرفة القوانين والسياسات الجديدة؛ والعمل مع نظامي العدالة الجنائية والمدنية على وضع إجراءات داخلية للتحقيقات وأوامر عدم التعرض؛ وتعزيز قدرات الهيئات القضائية وإنفاذ القانون والعاملين في المجال الصحي؛ وتعبئة المجتمعات المحلية، بما في ذلك الرجال والجماعات المهمّشة، من أجل ترجمة هذه القوانين والخطط إلى أعمال وتشجيع توافقها مع معايير حقوق الإنسان؛ وأنشطة الدعوة من أجل تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لتنفيذ القوانين والسياسات القائمة؛ ووضع أنظمة ومؤشرات لجمع البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل المساعدة في رصد هذه السياسات والقوانين؛ وخلق زخم من خلال حملات موجهة في وسائط الإعلام الجماهيرية. ويمكن العثور أدناه على استعراض أكثر تفصيلاً لعمل الجهات المتلقية للمنح في إطار نافذة التنفيذ لسنة ٢٠٠٧ وما سبقها.

زيادة المشاركة

١١ - دعمت الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني شراكات عريضة القاعدة وتحالفات لأصحاب مصالح متعددين عبر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، من حكومات ومنظمات غير حكومية إلى القطاع الخاص والبرلمانيين والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية ووسائط الإعلام. كما أنشأ عدد من الجهات المتلقية للمنح لجانا تضم وكالات عديدة وآليات تنسيق مشتركة بين المؤسسات بغية تعزيز آليات المساءلة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، شجع الصندوق الاستئماني على زيادة التنسيق والاتساق بين الشركاء العالميين والإقليميين، بما في ذلك في وضع السياسات وصنع القرارات بشأن المنح.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٧، عقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٩ اجتماعاً للجان مشتركة بين الوكالات لتقييم البرامج على الصعيدين العالمي والإقليمي شارك فيها ما مجموعه ٢١ كياناً من كيانات الأمم المتحدة وعدد من الخبراء البارزين المعنيين

بوقف العنف ضد المرأة^(٤). وتشمل كيانات الأمم المتحدة التي شاركت في عملية صنع قرارات الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٧ شعبة النهوض بالمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك أيضا مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وثلاثة منسقين مقيمين للأمم المتحدة (كولومبيا وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية) في اللجان الإقليمية لتقييم البرامج.

١٣ - وزاد كل من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى من مساهماتهم في الصندوق الاستئماني، مما أدى إلى تحقيق زيادة تفوق عشرة أضعاف ما قدم خلال السنوات الأربع الأخيرة، وإلى تخصيص منحة تناهز ٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٧. بيد أنه على الرغم من هذا التوسع في قاعدة الموارد، فإن الدعم الذي يُطلب من الصندوق الاستئماني لا يزال هائلا، حيث تجاوزت الطلبات الواردة خلال عام ٢٠٠٧ مبلغ ١٠٠ مليون دولار. وتضم الجهات المانحة للصندوق الاستئماني حكومات إسبانيا وأنتيغوا وبربودا وأيرلندا وآيسلندا وترينيداد وتوباغو وفنلندا والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ واللجان الوطنية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في آيسلندا وسويسرا والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استفاد الصندوق الاستئماني من شراكات أقامها مع القطاع الخاص. وبدعم من شركة "جونسون وجونسون Johnson & Johnson"، أنشئت نافذة خاصة عن الصلة القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٥، وأنشئت فئات معرفية لجهات مختارة من متلقي المنح

(٤) في عام ٢٠٠٧، عقدت لجان تقييم البرامج في نيروبي، وأكرا، وفريتاون، وجوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، وكيغالي، وبانكوك، وسوفا، وكتمندو، وعمّان، والرباط، ومكسيكو، وبرازيليا، وكويتو، وكرايست تشيرش (بربادوس)، وبراتيسلافا، ونيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)، لتغطي أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت مساهمات متواضعة أخرى من شركاء في القطاع الخاص، مثل "تاغ أور Tag Heuer" و "أوميغا Omega" و "شركة الإعلانات ليو بورنت Leo Burnett الموجودة في لندن"^(٥). وكانت المنظمتان غير الربحيتين "زونتيا إنترناشنال International Zonta" و "شبكة التغيير the Transition Network" من ضمن المساهمين أيضا في عام ٢٠٠٧، وكذلك الكثير من الأفراد المانحين الذين قدموا المساهمات بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الصندوق الاستئماني.

١٤ - وبالإضافة إلى مساهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالموارد في الصندوق الاستئماني، فإنها تستفيد أيضا من خبرته وتجاربه في مجال الحد من العنف ضد المرأة. ويشرك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدول الأعضاء والجهات المانحة في مبادراته الإعلامية الرامية إلى التوعية بالقضايا الناشئة والاستراتيجيات الفعالة. وغالبا ما تُعزز هذه العلاقة من خلال المساعي الحميدة للجهات المتلقية للمنح، وكذلك من خلال اللجان الوطنية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركائها.

١٥ - وتكرر أيضا عمل الصندوق الاستئماني على الصعيدين الإقليمي والوطني في مشاريع تتولى بنفسها توليد مواردها وتقديم المنح. وقد سَـرّ صندوق الدول العربية الاستئماني لتمكين المرأة، الذي ينهي عملياته في عام ٢٠٠٧، إقامة صلات بين الجهات المتلقية للمنح فيما بين المناطق المختلفة والتعلم من بعضها البعض. وشملت المبادرات المدعومتان في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ القيام في تونس^(٦) بإنشاء شبكة للدعوة إلى وقف العنف ضد المرأة في جنوب شرق المغرب، وبالتوعية في أوساط النقابات والمجتمع المدني بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل عن طريق إنتاج مواد إعلامية وتثقيفية وتواصلية، بما في ذلك إنتاج فيلم وثائقي. وفي أفغانستان، أنشئ صندوق خاص للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٧. وهذا الصندوق، الذي يتولى إدارته صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في شراكة مع وزارة شؤون المرأة ووزارة التعليم وشركاء من المجتمع المدني وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، سيقدم الدعم لمبادرات تركز على تنمية القدرة الوطنية لمنع

(٥) وضعت وكالة ليو بورنت إعلان لخدمة المصلحة العامة عن وقف العنف ضد المرأة ودعمت حملة أُطلقت على الإنترنت (<http://www.saynotoviolence.org/>) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ للتوعية العامة في جميع أرجاء العالم.

(٦) أنشئ صندوق الدول العربية الاستئماني ليعمل كآلية تمويل مدتها سنتان، وقد مُدّدت ولايته لسنة أخرى. ودعم الصندوق مساهمات قدمتها له حكومة ألمانيا.

العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وحماية النساء والفتيات الناجيات من العنف أو اللاتي قد يتعرضن له وتقديم الخدمات لهن^(٧).

ضمان الكفاءة

١٦ - يوفر الصندوق الاستثماري آلية فعالة وشفافة لتوجيه الموارد نحو الجهود الرامية إلى وقف العنف ضد المرأة والمساهمة في النهج الفعالة المتبعة في ذلك الصدد التي تحظى بإمكانية التوسع على المستويات الوطنية، وهذا ما يكتسي أهمية خاصة في سياق الأساليب الجديدة في تقديم المعونة. وقد قدم الصندوق الاستثماري، منذ أن بدأ عمله، ما يزيد عن ١٩ مليون دولار في شكل منح لتنفيذ ٢٦٣ مشروعاً في ١١٥ بلداً. وتؤمن الكفاءة التنفيذية بالإقلال إلى الحد الأدنى من نفقات ملاك الموظفين والنفقات الإدارية على صعيد المقر وبضمان التركيز الشديد على الاضطلاع بعمليات لامركزية تكفل تحويل المساهمات إلى البرامج القطرية. وأيلولة عملية صنع القرار إلى اللجان الإقليمية المشتركة بين الوكالات لتقييم البرامج، وهي لجان يتمتع أعضاؤها بصلة أوثق بالواقع الوطني ويحتلون موقعا أفضل لتحديد مدى أهمية الجهات المتلقية للمنح ومدى إسهامها في الأولويات الوطنية، قد أتاحت المزيد من الفرص لإقامة صلات الربط والتآزر مع البرامج والجهود الوطنية المتواصلة الأخرى. ونظرا لازدياد الموارد والمساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري، وبهدف دعم البرامج الجديدة والمستدامة، أخذ الصندوق يقدم منحاً أكبر وذات أجل أطول يتراوح بين عامين وثلاثة أعوام.

معالجة مسألتي المعرفة المستدامة وتنمية القدرات

١٧ - تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تعزيز النظم والقدرات في أوساط الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستثماري من أجل استخدام التقييم كوسيلة لتعزيز قاعدة الأدلة التي تستند إليها النهج الفعالة. وبناء على منهجية تقييم مشاريع الصندوق الاستثماري التي وضعت في عام ٢٠٠٦ في شراكة مع البنك الدولي، فإن الصندوق الاستثماري يتولى حالياً وضع استراتيجية وخطة للتقييم على أساس أحدث نهج ومنهجيات التقييم التي تدعم المحاكاة والتوسع. ومن المتوقع إنجازها في أوائل عام ٢٠٠٨ بعد إجراء ما يلزم من مشاورات مع اللجنة العالمية المشتركة بين الوكالات المعنية بتقييم المشاريع التابعة للصندوق الاستثماري.

(٧) يجري دعم الصندوق الخاص بمساهمات مقدمة من حكومات الدنمرك والنرويج وإيطاليا وسويسرا ومن وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عقد الصندوق الاستئماني، بالتعاون مع التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشاورات خبراء في آخر ما توصل إليه العلم في مجال نُهَج التقييم المتبعة لوقف العنف ضد المرأة والصلة القائمة بينه وبين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ضمنت نخبة من الخبراء في التقييم وشركاء الأمم المتحدة وفئة معرفية مكونة من ثماني جهات متلقية للمنح^(٨) لمناقشة الاستنتاجات التي توصلت إليها عمليات تقييم أنشطة مختارة وإبراز الاتجاهات والنُهج والتحديات في منهجيات التقييم. وقد تلى ذلك حلقة عمل تطبيقية تناول تصميم البرامج وعمليات التقييم، وقدمت المساعدة التقنية لتعزيز أطر رصد وتقييم الجهات المتلقية للمنح ولتيسير توليد المعارف الشاملة المركزة. وقد جرى وضع خطة تقييم شاملة لدعم مساهمة كل برنامج في الرصيد المشترك للمعرفة، إضافة إلى معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات والدروس المستفادة المتعلقة بالصلة القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة. وسيوفر الصندوق الاستئماني الدعم التقني والمالي لهذه العملية خلال فترة ثلاث سنوات لضمان توافر الدروس المستفادة من هذا المشروع الرائد لجميع المشاريع المقبلة وتبادلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على نطاق واسع.

١٩ - وقد تم أيضا دعم تنمية قدرات الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني على الصعيد دون الإقليمي. وقد يسّرت مكاتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المناطق الناطقة باللغة الانكليزية لغرب أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والمحيط الهادئ عقد حلقات عمل لبناء قدرات الجهات المتلقية للمنح إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى عاملة في المنطقة، بهدف تعزيز مهارات وعمليات الإدارة القائمة على أساس تحقيق النتائج، وتعميق الوعي بالعنف ضد المرأة والاستراتيجيات اللازمة للقضاء عليه.

دورة الصندوق الاستئماني لتقديم المنح لعام ٢٠٠٧

٢٠ - صدر النداء الثاني عشر الموجّه من الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٧، واستهدف مجالين حيويين من مجالات العمل على وقف العنف ضد المرأة. أولاً، انصب التركيز للسنة الثالثة على التوالي على دعم التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية بشأن وقف العنف ضد المرأة. ويُعنى المجال الثاني بالصلة القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص

(٨) في أوائل عام ٢٠٠٧، قدم الصندوق الاستئماني منحا إلى مجموعة مكونة من ثمانية برامج، كجزء من دورة منح عام ٢٠٠٦ وفي إطار حيز خاص أنشئ بشأن العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري تنفيذ هذه المبادرات في بوتسوانا وتايلند وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وفيت نام ونيبال ونيجيريا والهند.

المناعة البشرية/الإيدز. وتعمل تلك النافذة منذ ثلاث سنوات، بالتعاون مع التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز.

٢١ - وكما هي الحال في السنوات السابقة، انتهج الصندوق الاستثماري عملية مفتوحة وتنافسية في الدعوة إلى تقديم مقترحات بشأن نافذتي تقديم المنح. وتم تلقي نحو ٥١٢ مقترحاً، بلغ مجموع الطلبات الواردة فيها قرابة ١٠٥ ملايين دولار. وفي إطار كلتا النافذتين، منحت لجان تقييم البرامج نحو ٥ ملايين دولار إلى ٢٩ مبادرة في ٣٦ بلداً^(٩). وتلقت ألبانيا والرأس الأخضر وسيراليون وغينيا وملديف وموزامبيق أموالاً للمرة الأولى.

٢٢ - وفي إطار النافذة المكرسة للتنفيذ، منح الصندوق الاستثماري ٣,٥ ملايين دولار على هيئة منح إلى ٢٠ مبادرة في ٢٦ بلداً^(١٠)، منها ٦ مبادرات قامت بها حكومات مركزية ومحلية^(١١). وتدعم جهات كثيرة متلقية للمنح تنفيذ القوانين والسياسات التي تهدف إلى إنهاء العنف العائلي والجنسي، في حين تركز جهات أخرى على جهود مكافحة الاتجار والقضاء على الممارسات الضارة والعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الصراع وما بعد الصراع. وتركز الأمثلة التالية على مبادرات مختارة قامت بها الجهات المتلقية للمنح في إطار نافذة التنفيذ لعام ٢٠٠٧:

(أ) ستدعم منطقة نغوما في المقاطعة الشرقية لرواندا تنفيذ قانون الأسرة في رواندا والسياسات الوطنية الرامية إلى إنهاء انعدام المساواة بين الجنسين والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وستجرى أول دراسة مرجعية عن العنف العائلي والعنف الجنسي بالتعاون مع المجالس النسائية الوطنية، وسيزوّد أفراد المجتمع بمعلومات عن حقوق المرأة في تلقي الحماية والانتصاف القانوني، وذلك عن طريق البث الإذاعي والحوارات المجتمعية والمؤتمرات. وسيتم أيضاً توعية القادة المحليين والسلطات المحلية بأهمية تنفيذ القوانين والسياسات، مما يؤدي إلى وضع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لأصحاب المصلحة على مستوى المناطق؛

(٩) انظر http://www.unifem.org/gender_issues/violence_against_women/trust_fund_grantees.php للاطلاع على القائمة المفصلة.

(١٠) الأرجنتين وألبانيا وبنما وغينيا الجديدة وباكستان والبرازيل (مشروع إقليمي) وجامايكا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا (مشروع إقليمي يغطي أيضاً بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسوازيلند وموريشيوس وناميبيا) وجورجيا والرأس الأخضر ورواندا وسيراليون وغيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكمبوديا وكولومبيا ومصر والمكسيك وملديف.

(١١) بابوا غينيا الجديدة وباكستان وجامايكا والرأس الأخضر ورواندا وملديف.

(ب) وفي مصر، ستدعم مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي والمرسوم الوزاري رقم ٢٦١ لعام ١٩٩٦ الذي يحظر ختان الإناث. وتعتبر عملية توعية المهنيين في المجال القانوني والمسؤولين التنفيذيين بحقوق المرأة والأسس القانونية التي تستند إليها المساواة بين الجنسين هدفاً يتم السعي إلى تحقيقه على وجه الخصوص في وزارات العدل والداخلية والتضامن الاجتماعي، وفي المجلس القومي للمرأة وإدارات الشرطة والهيئة القضائية والهيئة التشريعية ووسائل الإعلام والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية. وسيعزز المشروع طاقات استيعاب أماكن الإيواء، وسيدعو إلى إنشاء هيئات للرقابة، وبمكّن النساء في المجتمعات المستضعفة والمهمشة الواقعة في ست محافظات مصرية؛

(ج) وفي ألبانيا، ستدعم جمعية Refleksione، بالشراكة مع شبكة الحماية من أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس والاتجار، إقامة مجالس تناهض العنف العائلي في خمس مناطق، وهي عبارة عن أنظمة إحالة مجتمعية متعددة القطاعات لدعم الناجين من العنف العائلي. ويأتي هذا كدعم لقانون عام ٢٠٠٦ بشأن التدابير المتخذة للقضاء على العنف في العلاقات الأسرية، الذي ينص على تحسين تنسيق سبل التصدي على المستوى المحلي للعنف العائلي. ومن ثم، فسيُدعم المشروع القدرات المحلية لعشر مقاطعات على رصد تنفيذ القانون الجديد بشأن العنف العائلي والاستراتيجية الوطنية بشأن العنف العائلي، رهنا باعتمادها، بالإضافة إلى زيادة إلمام النساء بالنواحي القانونية؛

(د) وفي جامايكا، ستدخل الجمعية النسائية لرصد وسائل الإعلام في شراكة مع مكتب شؤون المرأة التابع لوزارة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة لدعم تنفيذ قانون عام ١٩٩٦ بشأن العنف العائلي، والسياسة الوطنية المناهضة للتحرش الجنسي، بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية لحقوق المرأة، بما فيها اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستتصاليه، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتحقيقاً لتلك الغاية، سينمي المشروع قدرات أصحاب المصلحة، بمن في ذلك القضاة وقضاة التحقيق وموظفو الحكومة والقطاع الخاص، لتنفيذ تلك الصكوك والتركيز على الحد من التساهل إزاء العنف المرتكب ضد المرأة بين الصحفيين والمعلمين والمستشارين والقادة المحليين. وستجرى حملة للتثقيف والتوعية العامة عن طريق وسائل الإعلام وغير ذلك من المنتديات العامة؛

(هـ) وفي بابوا غينيا الجديدة، ستدعم شعبة شؤون الجنسين والتنمية، التابعة لإدارة الحكومية للتنمية المجتمعية، تنفيذ قانون جنائي يحظر الاغتصاب الزوجي والاعتداء

الجنسي. وستجري حملة وطنية لتوعية القادة ومختلف المهنيين وأفراد المجتمع بالقوانين القائمة وبتبعات العنف الجنسي. وستجري تجربة برامج لدعم الناجين في إحدى المناطق الحضرية وإحدى المناطق الريفية، وسيتم توعية قضاة التحقيق بالقرى والمكلفين بإنفاذ القوانين. بمسألة العنف الجنسي. وستنفذ حملة إعلامية يشارك فيها رجال ونساء يحظون بالاحترام تشدد على رسالة "لا معناها لا". وسيعمل المشروع أيضاً على إدخال تغييرات في مناهج تدريب المعلمين والمرضين والأخصائيين الاجتماعيين، بغرض زيادة القدرة على التعرف على الناجيات من العنف الجنسي وتقديم الدعم إليهن.

٢٣ - وكجزء من دورة تقديم المنح لعام ٢٠٠٧، تم دعم تسع مبادرات في إطار النافذة الخاصة التي تتناول الصلة القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بمبلغ يقارب ١,٣ مليون دولار في ١٢ بلداً^(١٢). وتركز هذه المبادرات على منظورين رئيسيين، هما: الحد من جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات كوسيلة فعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ والقضاء على وصمة العار التي تلحق بالنساء والفتيات الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية والمصابات بالإيدز والعنف الذي يتعرضن له نتيجة لذلك، والحد منها، عن طريق دعم وصولهن إلى خدمات الدعم والعلاج والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وفرص التمكين. ومن الأمثلة على جهات استفادت من المنح في عام ٢٠٠٧ وعملت في مجال الصلات القائمة في هذا المجال:

(أ) في شيبوتو وشاي شاي، وهما منطقتان واقعتان في مقاطعة غازا بجنوب موزامبيق ويرتفع فيهما معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، سيدعم منتدى المرأة، بالشراكة مع الحكومة، تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) والخطة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠٦-٢٠٠٩). ويهدف المشروع إلى تعزيز وصول الناجيات من العنف إلى الخدمات عن طريق وضع إجراءات موحدة لتقديم المساعدة السريرية والنفسية والقانونية ومساعدة أجهزة الشرطة. وسيتم تعزيز الحوارات المجتمعية التي تركز على تغيير المعتقدات والممارسات التقليدية الضارة التي تزيد من تعرض النساء والفتيات لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك عن طريق مشاركة القادة التقليديين وقادة الرأي العام. كما سيتم إطلاق حملة وطنية موجهة من الرجال إلى الرجال بهدف تعزيز مشاركتهم بشكل نشط في الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، فضلاً عن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية؛

(١٢) الاتحاد الروسي وإثيوبيا وبيرو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وغينيا وكوت ديفوار وموزامبيق، إلى جانب مشروع إقليمي يغطي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل و شيلي.

(ب) وفي سبيل تنفيذ إحدى المبادرات الإقليمية، ستجري مؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة بالأرجنتين، بالتعاون مع شركائها في أوروغواي والبرازيل وشيلي، بحثاً عن الصلة القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تلك البلدان الأربعة، بغرض النهوض بوضع سياسات عامة تهدف إلى التصدي لذلك الوباء المزروع. وستشمل أساليب البحث الكيفية والكمية إجراء مقابلات مع بعض الناجيات من العنف والموظفين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية. وعلى أساس التقارير الوطنية التي ستُنشر على نطاق واسع داخل الأوساط الإعلامية وبين الحكومات والشبكات النسائية، سيتم إعداد تقرير إقليمي وتقديمه في إطار المحفل الخامس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، المزمع عقده في بيرو عام ٢٠٠٩. وسيضع المشروع أيضاً استراتيجية للاتصالات بهدف نشر النتائج التي سيتم التوصل إليها، وسيشمل ذلك إقامة موقع إلكتروني.

الإنجازات التي حققتها الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني

٢٤ - حققت الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني العاملة على دعم تنفيذ القوانين والسياسات التي تهدف إلى وقف العنف ضد المرأة نتائج رئيسية، تشمل تعزيز الإرادة السياسية؛ وتقوية الآليات المؤسسية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتحقيق تغيير في الممارسات على المستوى القطري. وتبين الإنجازات التالية مبادرات الجهات المتلقية للمنح، التي تم دعمها من خلال نداءات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

(أ) في سياق تعزيز الإرادة السياسية وإقامة شراكات بين مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمجتمعي، أقيم في مالي تحالف يضم أصحاب مصلحة متعددين للقضاء على ختان الإناث، تشارك فيه وزارة التعليم وأعضاء من البرلمان ورؤساء بلديات وممارسون للختان على المستوى المجتمعي وقادة تقليديون ودينيون، ويقوم هذا التحالف بالدعوة إلى بذل جهود للقضاء على الختان. وفي دومينيكا، ساعدت إقامة لجان تضم أصحاب مصلحة متعددين، بالشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني والقادة الدينيين، على زيادة فهم المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومكنت من الحصول على تعهدات من كل وكالة بالدخول طرفاً في خطة عمل مشتركة؛

(ب) وبالنسبة لتعزيز إقامة العدل وتحسين وصول النساء إليه، تعزز جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بالتعاون الوثيق مع وزارات الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، ومراكز الرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، فعالية التحقيقات في

العنف العائلي في إطار القانون الجنائي وقيام أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق بمحاكمة مرتكبيه. وبالإضافة إلى هذا، اعتمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إجراءات تعرف القوانين الأساسية لتنفيذ أوامر عدم التعرض المدنية ورصد تنفيذها. وفي الهند، عملت جهة مستفيدة من منح الصندوق الاستئماني على زيادة وصول الناجيات إلى العدالة عن طريق دعم التفسير العام لقانون حماية المرأة من العنف العائلي، وذلك بالشراكة مع وزارة النهوض بالمرأة والطفل، واللجنة الوطنية للمرأة، والأكاديمية القضائية الوطنية، على المستوى المركزي. ودعمت مبادرة أخرى تعمل على المستوى اللامركزي المناصرين من القاعدة الشعبية من أجل رصد تنفيذ النظم التقليدية لإقامة العدالة للقانون الهندي بشأن العنف العائلي (نيايا بانتشاياتس)؛

(ج) وتحتاج النساء والفتيات اللاتي يعشن في أوضاع يعانين فيها من سوء المعاملة إلى أن تتم الاستجابة بشكل شامل لاحتياجاتهن الخاصة؛ وهنا تكمن أهمية إقامة شبكة من الخدمات المتكاملة. ويشكل اختبار نماذج التدخل المشتركة بين القطاعات وبين التخصصات والارتقاء بها أمرا ذا أولوية من أجل منع عواقب العنف ضد النساء والفتيات والتخفيف من حدتها بشكل فعال. وفي بلغاريا، يجري وضع نموذج محلي للتدخل يشمل الشرطة والقضاء ومقدمي الخدمات من أجل دعم الناجيات من العنف العائلي، بما يتماشى مع قانون الحماية من العنف العائلي لعام ٢٠٠٥. فقد زودت أفرقة مدرّبين متعددة التخصصات أفراد الشرطة وقضاة التحقيق والمحامين وممثلي المنظمات غير الحكومية في أربع بلديات بالمهارات، كما أنشئ نظام للرقابة على ملفات المحاكم وإحصاءاتها. وعلاوة على ما سبق، تقام صلات مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدعم التعاون المستقبلي والاستدامة المالية للخدمات المقدمة للناجين من العنف العائلي. وفي كمبوديا، أجرى كادر من الدعاة المجتمعيين المتفانين اتصالات مع المجتمعات المحلية وقاموا بتيسير حصول الناجيات على الخدمات. إن المشورة القانونية المسداة إلى الناجيات من عنف العشير ومن شركاء حياتهن الذين يسيئون معاملتهن مكنت النساء من استعادة السيطرة على حياتهن وأدت إلى تغيير الشركاء لسلوكهم المتسم بالعنف؛

(د) وبالنسبة لتغيير المواقف والممارسات التمييزية، جُمعت، في توغو، بيانات عن الأشكال المختلفة للشعائر المتصلة بالترمل وتم التركيز على صلتها الخطيرة بإمكانية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتم تقاسم تلك النتائج مع أصحاب المصلحة في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك القادة التقليديون والدينيون، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق النساء والأرامل، والمؤسسات القضائية، في سبيل الدعوة إلى اتخاذ السلطات المحلية لخطط عمل مشتركة، واتباع طقوس بديلة من أجل القضاء على الشعائر

المرتبطة بالترمل. وفي مالي، ونتيجةً للتحالف الذي يضم أصحاب مصلحة متعددين، يستغل قادة الدين في مقاطعات باماكو (العاصمة) وبانفوليا (بمنطقة سيكاسو) وكيئا (بمنطقة كايز) وسان (بمنطقة سيغو) خطبهم الدورية لتوفير المعلومات عن الممارسات الرامية إلى القضاء على الختان. وفي زمبابوي، حثت عمليات التوعية المستمرة القادة التقليديين على الموافقة على البحث عن ممارسات بديلة، من قبيل تقديم المواشي قرابين لإرضاء الأرواح بدلاً من تقديم النساء أو الفتيات.

٢٥ - واستثمرت الجهات المتلقية للمِنح المقدمة في إطار النافذة الخاصة المعنية بالتصدي للصلة القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضاً في زيادة وصول النساء إلى الخدمات التي تتصدي للوباء المزدوج، فعملت على تمكين النساء الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية وعلى إقامة مجتمعات داعمة. وتبين الإنجازات التالية مبادرات الجهات المتلقية للمِنح التي تم دعمها من خلال النداء إلى تقديم المقترحات الذي وجه في عام ٢٠٠٥:

(أ) في سياق تمكين الناجيات من العنف، تحصل الناجيات من العنف الجنسي، ومنهن النساء الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية نتيجةً لهذا العنف، في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، بشكل متزايد على الرعاية الطبية والمشورة والاختبار الطوعيين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس. وفي الهند، ساعد مجتمع النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية على وصول عدد أكبر من النساء إلى العدالة وحقوق الملكية والحصول على فرص كسب سبل العيش عن طريق تدريب النساء للإلمام بالنواحي القانونية وإجراء الحوار مع الحكومات. ويجري الآن نقل تجربة تلك الجهات المتلقية للمِنح إلى مناطق أخرى وذلك بالشراكة مع اليونيسيف؛

(ب) وبالنسبة لإقامة مجتمعات داعمة، تعد التوعية المجتمعية عنصراً بالغ الأهمية في وضع استراتيجيات الجهات المتلقية للمِنح، وأمراً أساسياً للتصدي للأعراف المجتمعية والسلوكيات التي تشعل نار التمييز والعنف ضد النساء والفتيات الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية والمصابات بالإيدز. ووصلت الجهات المتلقية للمِنح بشكل جماعي إلى عشرات الآلاف من أفراد المجتمع عن طريق البث الإذاعي والمسرح وغير ذلك من سبل الاتصال بنهاية عام ٢٠٠٦. وتم التركيز بشكل خاص على إشراك الرجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال وهايتي، وكذلك على العمل مع المعلمين والطلاب في بيرو وساموا.

إعداد برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

٢٦ - يقوم الصندوق الإنمائي للمرأة، إضافةً إلى إدارته للصندوق الاستئماني، بتحديد الفرص المتاحة ودعم استراتيجيات مبتكرة وحافزة ضمن البرامج التي يعدها والشراكات التي يقيمها من أجل إنهاء العنف ضد المرأة. وتحظى هذه الجهود بدعم من الصناديق الأساسية وصناديق تقاسم التكاليف التي يؤمنها الصندوق الإنمائي للمرأة (الذي لا يستخدم موارد الصندوق الاستئماني لأغراض برامجه). ويُتوخى تحقيق أربع نتائج ختامية في البرامج الرامية إلى إنهاء العنف ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الذي وضعه الصندوق الإنمائي للمرأة، تتمثل في صياغة وتنفيذ تشريعات وسياسات لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها حتى تكون بمأمن من العنف؛ وإثبات المؤسسات الرئيسية لامتلاكها ما يلزم من قدرة على القيادة والالتزام وقدرة تقنية وتحمل للمسؤولية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة؛ وحصول دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين على المعرفة اللازمة وتمكينهم من قيادة وتحويل مسار السياسات والبرامج ومخصصات الموارد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة؛ وإحداث تغيير في المواقف والممارسات الضارة والتمييزية التي تساهم في إدامة العنف ضد المرأة.

البرمجة من أجل وضع قوانين وسياسات فعالة

٢٧ - دعم الصندوق الإنمائي للمرأة وضع وتعزيز تشريعات لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك قوانين مكافحة العنف المتزلي والاعتصاب وأحكام قانون الأسرة في بلدان مثل أوغندا ورواندا وزمبابوي وسانت كيتس ونيفس وسيراليون والكاميرون وكولومبيا. وحيثما تكون الجهود الرامية إلى إصلاح القوانين والسياسات في مراحلها الأولية، يساند الصندوق إجراء استعراضات وتقييمات شملت على سبيل المثال استعراض تشريعي للدساتير الوطنية من أجل تقييم الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كل من البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن القيام بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بتحليل تقني للقوانين المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال في كل من بربادوس وسانت كيتس ونيفس وغرينادا. وقُدّم الدعم من أجل تعميم القوانين التي وُضعت حديثا لمكافحة العنف ضد المرأة في بلدان من قبيل البرازيل والمغرب وهاتي. ففي البرازيل، أقام الصندوق الإنمائي للمرأة شراكة مع المحكمة العليا لإنتاج قرص فيديو رقمي عن "قانون ماريا دا بينها" لعام ٢٠٠٦ المتعلق بمكافحة العنف المتزلي، وذلك بهدف الوصول إلى نحو ١٥ مليون منزل، أو ٤٠ في المائة من

سكان البرازيل عن طريق رسالة موجهة عبر القنوات التلفزيونية العامة. وفي المغرب، أدى إطلاق حملتين عبر البث الإذاعي والتلفزيوني لتعميم الأحكام الجديدة لقانون الأسرة وقانون الشغل والقانون الجنائي للبلد إلى زيادة إقبال النساء الناجيات من العنف على خدمات مراكز الأزمات.

٢٨ - وقدم الصندوق الإنمائي للمرأة دعمه لمساهمة أصحاب المصلحة المتعددين في خطط العمل الوطنية من أجل إنهاء العنف ضد المرأة في كل من الأرجنتين وإكوادور والجزائر ورواندا وزمبابوي وشيلي وكولومبيا وملديف والهند. وفي الجزائر، ساهمت المساعدة التقنية المقدمة على أساس تعاوني بين الصندوق الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في إنشاء لجنة وطنية معنية بالشؤون الجنسانية واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس في عام ٢٠٠٧. وفي رواندا، أقام الصندوق الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع وزارة الشؤون الجنسانية وتعزيز الأسرة لدعم وضع سياسة وطنية ترمي إلى التصدي للعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس، وأعدت مسودة لهذه السياسة بهدف عرضها على مجلس الوزراء. وفي ملديف، دعم الصندوق الإنمائي للمرأة الجهود التي تبذلها وزارة الأسرة والشؤون الجنسانية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة التابعين لوكالات متعددة، من أجل وضع مشروع خطة عمل لتنفيذ التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مع تحديد مسألة العنف ضد المرأة بوصفها أحد مجالاتها ذات الأولوية. ويركز البرنامج الإقليمي "مدن آمنة" الجاري تنفيذه في مدن مختارة من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا، بدعم من الصندوق الإنمائي للمرأة وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، على تحسين مشاركة المرأة في قطاعي الأمن العام والتخطيط الحضري بهدف إنهاء العنف ضد المرأة في المناطق الحضرية. وقد ساهمت هذه المبادرة التي استفادت من مبادرة تجريبية مخصصة للبلدين ومدعومة بمنحة من الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٣، في تعزيز الشبكات والعمليات التشاركية التي تضم المجموعات المجتمعية النسائية والسلطات البلدية، مما أسفر عن مقترحات وخطط عمل مشتركة على المستوى البلدي من أجل تعزيز الأمن الحضري من منظور جنساني، بما في ذلك تدابير من قبيل تحسين إضاءة الشوارع وإعادة تصميم الساحات العامة.

٢٩ - والتنفيذ الفعال للقوانين والسياسات القائمة لإنهاء العنف ضد المرأة يتطلب من الحكومات تخصيص موارد كافية في الميزانية. وقد عزز الصندوق الإنمائي للمرأة الجهود الرامية إلى دعم الميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين في سياق إنهاء العنف ضد المرأة في بلدان من قبيل إكوادور والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

وموزامبيق. ففي موزامبيق، يقدم الصندوق الإنمائي للمرأة الدعم التقني إلى وزارة الداخلية من أجل وضع خطة عمل لإنهاء العنف ضد المرأة، فضلاً عن الدعوة لرصد مخصصات في الميزانية من أجل إنشاء مرافق شرطة خاصة لدعم النساء الناجيات من العنف. وفي جنوب شرق أوروبا، يدعم الصندوق الإنمائي للمرأة جهود الدعوة من أجل زيادة تخصيص الموارد الكافية لتوفير الخدمات اللازمة للنساء الناجيات من العنف المتزلي، بما في ذلك المأوى، على المستوى الوطني (في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وعلى مستوى الكيانات والدوائر المحلية (في البوسنة والهرسك).

البرمجة من أجل تعزيز سبل تصدي المؤسسات الرئيسية للعنف ضد المرأة

٣٠ - يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على تطوير قدرات الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها، مع التركيز على هيئات إنفاذ القوانين، والجهاز القضائي، والبرلمانيين، والوزارات الحكومية، والقوات المسلحة، وممارسي القانون، والدوائر الأكاديمية، وشركاء الأمم المتحدة. وفي زمبابوي على سبيل المثال، دعم الصندوق الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، برامج تدريبية للعاملين في مجال القضاء وقوات الشرطة والزعماء التقليديين ومجلس العنف المتزلي المنشأ حديثاً، وذلك لتعزيز تنفيذ القانون الجديد لمكافحة العنف المتزلي، مع الاستفادة من جهود الدعوة السابقة التي بُنيت عليها عملية اعتماد القانون. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، خضع القضاء للتدريب بشأن مسألة العنف القائم على أساس نوع الجنس في سياق حقوق الإنسان للمرأة، ونُظمت ندوة قضائية إقليمية لقضاة المحاكم العليا ومحاكم الاستئناف من سبعة بلدان. وفي الأردن ورواندا والسودان وسيراليون والكاميرون، قُدم الدعم للجهود المبذولة من أجل تدريب عناصر الشرطة وتشكيل أو تعزيز وحدات الشرطة المتخصصة للتدخل في حالات العنف ضد المرأة. وفي الأردن، قام الصندوق الإنمائي للمرأة، بالشراكة مع إدارة حماية الأسرة وتحت رعاية صاحبة السمو الملكة رانيا العبد الله، بتنظيم أول برنامج تدريب إقليمي للشرطة مخصص لمسؤولي إنفاذ القانون من ١٢ دولة عربية، حيث ركز على عمليات تدخل الشرطة في حالات العنف المتزلي وتقنيات استجواب النساء الناجيات. وواصل الصندوق الإنمائي للمرأة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم عملية مكتب المساعدة التابع للشرطة الوطنية في رواندا بهدف تحسين قدرات الشرطة على منع العنف ضد المرأة والاستجابة السريعة له. كما قام الصندوق الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد ورقة إحاطة عن السياسات العامة المتعلقة بإصلاح قطاع الشرطة على نحو يراعي المنظور الجنساني في المجتمعات الخارجة من الصراع، وهي ورقة تسعى إلى توجيه الجهود الرامية إلى تعزيز استجابات الشرطة لحالات العنف القائم على أساس نوع الجنس،

وذلك استنادا إلى تجارب الكيانين في مجال تنمية قدرات دوائر الشرطة على الاستجابة للاحتياجات الأمنية للمرأة.

٣١ - وتتعرض عمليات التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة بسبب الافتقار إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة بشأن نطاقها ومدى انتشارها. ويعمل الصندوق الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني، على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالعنف، وذلك عن طريق تحسين عملية جمع البيانات واستخدامها في بلدان مثل الأردن، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، ورواندا، وسلوفاكيا، والمغرب، والهند، والبلدان السبعة الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ففي الهند، قام الصندوق الإنمائي للمرأة، بتمويل من أحد شركاء القطاع الخاص ممثلا في "بوندرز Pond's"، وهي علامة تجارية لشركة "هيندوستان ليفر المحدودة"، بدعم إعداد ونشر أول تقرير للرصد والتقييم بشأن قانون حماية المرأة من العنف المتزلي يحل الاتجاهات المستجدة ويسلط الضوء على الممارسات الجيدة الناشئة في مختلف الولايات في سياق تطبيق القانون الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٦. وفي الهند أيضا، قُدم الدعم إلى دراسة تبرز العنف الهيكلي والاقتصادي الذي تعاني منه الأرامل في مدينة فريندافان بمقاطعة أوتار براديش. وفي المغرب، قامت شبكة تغطي مجمل البلد وتضم ٤٠ مركزا من مراكز الأزمات المخصصة للنساء بتطوير نظام ابتكاري لقواعد البيانات من أجل تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف. وأسفرت هذه العملية عن إعداد تقرير بحث تحليلي تمت الاستعانة به في أعمال الدعوة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بهدف إجراء دراسة وطنية لمعدل انتشار العنف ووضع تشريعات فعالة لمكافحة العنف المتزلي.

٣٢ - وعمل الصندوق الإنمائي للمرأة أيضا في إطار منظومة الأمم المتحدة على الدعوة إلى الثبات على تطبيق سياسة التصدي للعنف ضد المرأة في تقييمات الاحتياجات بعد الصراعات وعمليات التصدي للأزمات، بما في ذلك مواصلة تقديم الدعم إلى الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل تحسين تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والصندوق الإنمائي للمرأة عضو مؤسس في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، التي تضم ١٢ كيانا تابعا للأمم المتحدة هي، إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وتهدف إلى

تنسيق وتحسين تصدي منظومة الأمم المتحدة للعنف الجنسي في حالات الصراع والأزمات والتعافي. وتستند مبادرة الأمم المتحدة إلى ثلاث ركائز هي: الدعوة، ودعم الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وجمع المعارف. ويضطلع الصندوق الإنمائي للمرأة بدور قيادي في النهوض بأنشطة الترويج لمبادرة الأمم المتحدة من أجل زيادة الوعي والالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات الصراع عن طريق العمليات والمؤسسات الحكومية الدولية، بما فيها مجلس الأمن. كما يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة من أجل إدراج تدابير التصدي للعنف الجنسي في أدوات الحكم وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وقام بزيادة الأموال المشتركة لمنع العنف الجنسي والتصدي له، دعماً لمبادرة الأمم المتحدة.

٣٣ - ويعكف الصندوق الإنمائي للمرأة أيضاً على تعزيز إدماج الالتزامات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وأنشطة بناء السلام. ففي صربيا على سبيل المثال، قام الصندوق الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم إجراء بحوث تشاركية بشأن العنف ضد المرأة لتحديد مواطن القوة وأوجه القصور في السياسات، وهي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة أداة لتنمية القدرات والدعوة من أجل إنهاء العنف. وفي إطار الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، نُظمت في تيمور - ليشتي برامج تدريبية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التركيز بصفة خاصة على العنف القائم على أساس نوع الجنس.

البرمجة المهادفة إلى تعزيز قدرات دعاة المساواة بين الجنسين العاملين من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي والعنف الجنسي والاتجار بالمرأة

٣٤ - حافظ الصندوق، في إطار هذه البرامج، على الشراكات الاستراتيجية القائمة وأقام شراكات استراتيجية جديدة مع القادة في البرلمانات والهيئات الحكومية والمجتمع المدني، في عدة بلدان منها الأرجنتين، وأفغانستان، وإكوادور، وأوغندا، وبوروندي، وتايلند، والجزائر، ورواندا، وسيراليون، وشيلي، وفييت نام، والكاميرون، وكمبوديا، وكولومبيا، وليبيريا، والمغرب، ونيبال، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي ليبيريا على سبيل المثال، دعم الصندوق وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وجهود التعبئة التي تقوم بها المنظمات النسائية من أجل تعزيز عملية إدماج مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في صياغة استراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية في البلد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وفي سيراليون، قدم الدعم إلى النساء الريفيات في مجال الدعوة إلى تعزيز مشروع قانون مكافحة

العنف العائلي الذي اعتمد في نهاية المطاف في عام ٢٠٠٧. وفي رواندا، قُدم الدعم لمنتدى البرلمانيات، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد وتقديم مشروع قانون يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، أقره البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكذلك أسهم الدعم المقدم للجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الجنسانية في أوغندا لتشجيع الحوار الوطني وإشراك وزارات رئيسية أخرى، مثل وزارة الداخلية، في وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين تتعلقان بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي هايتي، قُدم الدعم، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، إلى آلية تنسيق وطنية تضم أصحاب المصلحة المتعددين وتجمع بين ممثلي الدولة والمنظمات النسائية وغير ذلك من الشركاء من المجتمع المدني والمناخين الدوليين، من أجل وضع خطط عمل تتم تجربتها في منطقتين، بغية تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف.

٣٥ - ودعم الصندوق عملية بناء قدرات مقدمي الخدمات مثلا في مصر، حيث قامت شبكة من المحامين التطوعيين في المكتب الوطني لشكاوى النساء، بدعم من الصندوق، بمساعدة الناجيات من العنف على طلب الانتصاف القانوني. وفي المغرب، أدى برنامج نفذته الشبكة الوطنية لمراكز نصح المرأة، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى زيادة عدد المنظمات الأعضاء وإلى تعزيز الشبكة والهوية الجماعية، كما سمح بإقامة شراكات مع فروع النظام القضائي المعنية بالقانون الأسري، وغير ذلك من أصحاب المصلحة. وقد تمت محاكاة هذا النموذج لتعزيز قدرات شبكة مماثلة في الجزائر.

٣٦ - وكذلك عزز الصندوق الجهود الرامية إلى منع الهجمات العنيفة ضد المرشحات للمناصب العامة في سيراليون وكينيا. وشمل ذلك، في البلد الأخير، تقديم الدعم من أجل إنشاء وحدة رد سريع توفر تدريبات أمنية وخدمات إحالة للمرشحات. وفي إطار جهود الصندوق الهادفة إلى تيسير وتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام ومنع الصراعات، بدأ في عام ٢٠٠٧ برنامجا واسع النطاق يشمل ستة بلدان هي أفغانستان وأوغندا وتيمور - ليشتي ورواندا وليبيريا وهايتي، بهدف إدراج شواغل المرأة، بما فيها مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، في خطط السلام، وتعزيز ردود المجتمع المحلي الهادفة إلى منع هذا العنف والتصدي له.

البرمجة الهادفة إلى إحداث تغييرات في الممارسات التمييزية

٣٧ - دعم الصندوق تعبئة الرجال والشبان باعتبارهم حلفاء رئيسيين ودعاة لمنع العنف ضد المرأة من خلال الحملات التي تشارك فيها جهات متعددة، وتنظيم المناسبات وتقديم المعلومات ومواد التثقيف والاتصال. وقد أُتبع هذا النهج على سبيل المثال في البرامج الهادفة

إلى معالجة الخصائص الذكورية والسلوك غير العنيف في تيمور - ليشتي وجمهورية فيتزويلا البوليفارية والهند. ومن الأمثلة الأخرى ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسانت لوسيا، حيث تزعم الصندوق وضع وتنفيذ برنامج ترعاه المحاكم للتدخل ضد مرتكبي أعمال العنف، أُدمج في برنامج العمل القائم للمحاكم في حالة سانت لوسيا. وفي تايلند، اشترك الصندوق مع الحكومة في استضافة مؤتمر إقليمي لتحديد استراتيجيات إشراك عدد كبير من الرجال الواعين بالشأن الجنساني في مساعي القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة. وفي رواندا، أسفرت الشراكة مع قوات الدفاع الرواندية، والشرطة الوطنية، ومنتدى الناشطين ضد التعذيب، ومركز الموارد المخصص للرجال، عن التزام جديد في أعلى مستويات الجيش بإشراك الرجال في الأعمال الهادفة إلى إنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٣٨ - وكذلك دعم الصندوق اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات نقاش وحملات مسرحية ومتعددة الوسائط خلال الأيام الستة عشر التي دامتتها حملات الناشطين ضد العنف القائم على أساس نوع الجنس (من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر) في إكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وبابوا - غينيا الجديدة، وباكستان، وبلغاريا، وبوروندي، وبيرو، وتيمور - ليشتي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكولومبيا، والمغرب، ونيبال، والهند. وفي باكستان على سبيل المثال، أنشأ الصندوق أول مجمع فكري معني بالعنف ضد المرأة، يجمع بين الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المتعددي الأطراف والشائين والمنظمات غير الحكومية، من أجل تبادل المعلومات وتحديد مجالات التعاون، وقد يسر المجمع حوار الحضارات بين فقهاء الأديان الرئيسية الخمسة في العالم بشأن العنف ضد المرأة. وبالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، دعم الصندوق نشر تقرير إقليمي عن العنف ضد المرأة عنوانه "كفى! حق المرأة في العيش بمنأى عن العنف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تولت تنسيقه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويبرز التقرير عدة مسائل منها الحاجة إلى ترجمة الإرادة السياسية إلى موارد بشرية ومالية وتقنية مستدامة لوضع حد للإفلات من العقاب ومنع العنف ضد المرأة وملاحقة مرتكبيه قضائيا وحماية حقوق الناجيات منه. وعلى صعيد مقر الأمم المتحدة، بدأ الصندوق حملة للدعوة على الإنترنت عنوانها "قل لا للعنف ضد المرأة!" يدعمها شركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك المتحدثة باسم الحملة نيكول كيدمان، رسولة الخير للصندوق.

الاستنتاجات

٣٩ - إن العنف المتفشي والمستمر ضد المرأة في أنحاء العالم يغذي ثقافات العنف ويعوق التقدم نحو تحقيق أهداف حقوق الإنسان والتنمية والسلام. وقد أبرزت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة في تقريرها الأخير (E/CN.4/2006/61) التحديات أمام تطبيق معيار بذل العناية الواجبة، الذي كثيرا ما يقتصر على الاستجابة للعنف ضد المرأة عند وقوعه، ويركز على الإصلاحات التشريعية والوصول إلى العدالة وتقديم الخدمات. وأبرزت الحاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية، مما فيها الحاجة إلى تغيير الهياكل الجنسانية القائمة على سلطة الأب والقيم التي تُدعم العنف ضد المرأة وتسبب تعنت مرتكبيه.

٤٠ - ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز الالتزامات الرئيسية الأخرى المتعهد بها لصالح المرأة في العالم، من المهم للغاية تعزيز المستوى الحالي للدعم المقدم لأعمال التصدي للعنف ضد المرأة تعزيزا كبيرا، وأن تحاكي النهج الفعالة والمبتكرة على نطاق أوسع.